تحرك عاجل

محامية معتقلة في حالة صحية حَرِجة

علمت أسرة هدى عبد المنعم، محامية حقوق الإنسان البالغة من العمر 63 عامًا، في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 بإيداعها في المستشفى، بعد إصابتها بما يُحتَمل أن يكون فشلاً كلويًا ومعاناتها من الألم الشديد. وكانت جلسة المحكمة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2020 هي المرة الأخيرة التي رأوها فيها، إلا أنهم لا يزالون ممنوعين من أي زيارة لها في السجن، والحصول على سجلاتها الطبية، ما يُفاقم من بواعث قلقهم إزاء حالتها الصحية وسلامتها. وتُحتَجز هدى لما يربو على عامين دون محاكمة، وهي فترة تتجاوز الحد الأقصى لفترة الحبس الاحتياطي المسموح بها بموجب القانون المصري.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدم نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: 4716 2577 202+

تويتر: @EgyptJustice

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

*تُحتَجز المحامية الحقوقية **هدى عبد المنعم** تعسفيًا لما يزيد عن عامين، على خلفية عملها في مجال حقوق الإنسان فقط. وفي 27 أكتوبر/تشرين الأول 2020. جددت محكمة جنايات القاهرة احتجازها لـ 45 يومًا آخرين على ذمة التحقيقات في تهم متعلقة بـ "الإرهاب"، ولا تستند إلى أي أساس. وتجاوز احتجاز هدى عبد المنعم فترة العامين المنصوص عليها كحد أقصى للحبس الاحتياطي في القانون المصري.*

ومُنِعت هدى عبد المنعم على أيدي مسؤولي سجن النساء في القناطر، حيثما تُحتَجز، من استقبال أي زيارات أو الاتصال بأسرتها منذ اعتقالها في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وعلم ذووها في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، بنقلها إلى مستشفى خارجي، بعد معاناتها من ألم شديد. ورغم منع المُقرَبين إليها من الحصول على سجلاتها الطبية، وجهلهم بالتالي بأي تفاصيل عن حالتها الطبية على نحو دقيق، أخبرتهم أسر السجينات الأخريات بفشل إحدى كليتيها، بينما تعمل الأخرى بصورة متدهورة.

وزعمت وزارة الداخلية في منشور لها على فيسبوك، في 1 ديسمبر/كانون الأول 2020، بأن هدى تلقت الرعاية الطبية الكافية، وأن حالتها مستقرة. وأُودعت هدى، التي تُعاني من ارتفاع ضغط الدم، بالمستشفى في بداية هذا العام، إثر تعرُضها لأزمة قلبية. ورفضت إدارة السجن طلبًا شفويًا قدّمه محامو هدى عبد المنعم للحصول على سجلاتها الطبية. ويعتزم محاموها التقدم بطلب إلى المحكمة خلال الجلسة المقبلة في 6 ديسمبر/كانون الأول 2020.

وقالت ابنتها لمنظمة العفو الدولية إن ذويها اتصلوا بإدارة السجن ثلاث مرات، بعدما أُستُؤنفت زيارات السجون، عقب تعليقها بين مارس/آذار وأغسطس/آب 2020 للحد من تفشي وباء فيروس كوفيد-19، ثم حصلوا على إذن شفوي بزيارتها في 12 سبتمبر/أيلول 2020، ولكن حينما توجهوا إلى السجن في الموعد المُحدد، أُبلِغوا بإلغاء الزيارة. وكانت جلسة المحكمة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2020 هي المرة الأخيرة التي رأوها فيها. وسمح لهم قاض بمحكمة جنايات القاهرة بالتحدث معها وجهًا لوجه خارج قضبان قفص الاتهام لحوالي دقيقتين، وكانت تلك المرة الثانية التي يتحدثون فيها معها منذ اعتقالها، لكنها لم تكن كافية لهم كي يعلموا أي تفاصيل عن حالتها الصحية أو أوضاع احتجازها.

ومن ثَم، ونهيب بكم للإفراج عن هدى عبد المنعم على فوراً ودون قيدٍ أو شرط، وعلى أن تُسقطوا جميع التهم الموجهة إليها، إذ أنها لا تُحتَجز لأي سبب سوى عملها في مجال حقوق الإنسان. ونهيب بكم أيضًا لإتاحة المجال لها لتتواصل مع أسرتها ومحاميها بانتظام، وتوفير الرعاية الصحية الكافية والمنتظمة لها، والسماح لها بالحصول على سجلاتها الطبية، وإتاحة السبل لإطلاع أسرتها على معلومات تفصيلية عن حالتها الصحية، ريثما يُفرَج عنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

داهمت قوات جهاز الأمن الوطني منزل هدى عبد المنعم بالقاهرة في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل من يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وخربوه واقتادوها معصوبة العينين إلى منزل والدتها. وفي أثناء تفتيش قوات الأمن الوطني لمنزل والدتها، تُركت هدى معصوبة العينين داخل سيارة شرطة. وأكد الضباط لابنتها التي كانت حاضرة خلال اعتقال والدتها، أنهم تابعون لجهاز الأمن الوطني، إلا أنهم لم يُبرزوا أي مذكرة باعتقالها أو ذكروا سبب ذلك أو أفصحوا عن المكان الذي يقتادونها إليه. ولم يُسمح لهدى بأخذ أي أدوية أو مُتعلقات شخصية معها. وبعد تعرُضها للاختفاء القسري لثلاثة أسابيع تقريبًا، مثُلت هدى في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 أمام نيابة أمن الدولة العليا، وهي إحدى فروع النيابة التي تختص بإجراء التحقيقات حول تهديدات الأمن القومي. وتمكن ذووها في اليوم التالي، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، من رؤيتها بمقر نيابة أمن الدولة. وأفادوا بأنها كانت بنفس الملابس التي كانت ترتديها يوم اعتقالها، وبدا الخوف عليها، ورفضت التحدث عن احتجازها. وأُعيدت بعد ذلك إلى الاحتجاز بمكان لم يُفصح عنه. ورأتها أسرتها مجددًا في 24 و28 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 لفترة وجيزة بمقر النيابة. وتعرضت للاختفاء القسري مرة أخرى بين 2 ديسمبر/كانون الأول 2018 و14 يناير/كانون الثاني 2019، إذ رفضت السلطات إخبار ذويها ومحاميها بمكان وجودها.

ومثُلت في 15 يناير/كانون الثاني 2019، مرة أخرى أمام نيابة أمن الدولة العليا التي جددت حبسها لـ 15 يومًا. وأخبرت هدى ابنتها أنها لا تعلم مكان احتجازها. وأفادت ابنتها حينئذ بأن والدتها فقدت الكثير من وزنها، على ما يبدو، بسبب عدم حصولها على كمية كافية من الطعام ورداءة جودته. وبعد أن استجوبتها نيابة أمن الدولة، اقتادتها قوات الأمن الوطني معصوبة العينين إلى مكان سري. وبعدما تعرضت للاختفاء القسري لأسبوعين آخرين، نُقلت إلى سجن النساء بالقناطر في 31 يناير/كانون الثاني 2019.

وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، شنت السلطات المصرية يوم اعتقال هدى عبد المنعم، مجموعة من المداهمات، واعتقلت ما لا يقل عن 31 من مدافعي حقوق الإنسان والمحامين، من بينهم 10 نساء و21 رجلاً. وطالت حملة القمع على وجه الخصوص "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات" التي تُوثِّق حالات الاختفاء القسري واستخدام عقوبة الإعدام، وتُقدِم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وفي بيان نشرته "التنسيقية المصرية" في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، لتُعلن فيه تعليق عملها في

مجال حقوق الإنسان، أوضحت أن الوضع بمصر يتعارض مع العمل الحقوقي، وطالبت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتدخل.

ومنعت قوات الأمن أسرة هدى من إرسال الطعام والملابس إليها، بينما سمحت بذلك لأسر المُحتجزات الأخريات في سجن النساء بالقناطر، لكنهم سمحوا لأسرتها بإيصال الأدوية والمال لحسابها لدى مَقصِف (كانتين) السجن فقط. وحينما سأل ذووها عن سبب المنع، أشار أحد المسؤولين إلى وجود "تعليمات" بذلك من جهاز الأمن الوطني، أحد قطاعات الشرطة الخاصة.

وتطوعت هدى عبد المنعم كاستشارية لدى "التنسيقية المصرية"، ودأبت على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري. وهي عضو سابق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان ونقابة المحامين المصرية. وظلَّت هدى ممنوعة من السفر خارج مصر منذ أواخر 2013 دون أن تُتهم بارتكاب أي جُرم. وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، منح مجلس نقابات المحامين الأوروبية هدى عبد المنعم وست محامين مُعتقلين آخرين في مصر جائزة حقوق الإنسان لعام 2020.

واعتاد وكلاء النيابة والقضاة، في القضايا التي تُحقق فيها نيابة أمن الدولة، على تجديد الحبس الاحتياطي لآلاف المشتبه بهم المُحتجزين على ذمة التحقيقات في تهم متعلقة بـ "الإرهاب"، ولا تستند إلى أي أساس، وفي غياب المتهمين، في بعض الحالات، دون أن يُسمَح للمحامين بالطعن على قانونية احتجاز موكليهم. ويُوضَع العديد من الأشخاص، بمن فيهم هدى عبد المنعم، قيد الحبس الاحتياطي لما تجاوز فترة العامين المنصوص عليها كحد أقصى مطلق للحبس الاحتياطي. ووفقًا للمادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية، يجب ألا تزيد فترة الحبس الاحتياطي القصوى عن ستة أشهر للمتهمين بجرائم يُعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ثلاثة أعوام، و18 شهرًا للمتهمين بجرائم يُعاقب عليها بالسجن لما يصل إلى 15 عامًا، وعامين للمتهمين بجرائم يُعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 29 يناير/كانون الثاني 2021

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: هدى عبد المنعم (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/2932/2020/ar/